

الأمطار حتى الخميس

عمال على أطراف الأنفاق في العاصمة لأي طارئ

إفادي بك الشريف

تعيش البلاد تحت تأثير منخفض جوي تشهده المحافظات السورية خلال الأربع والعشرين ساعة الماضية هطلات مطرية متفاوتة الغزارة سجل أجزرها في طرطوس ٩٥ مم، وأقلها في دمشق ١ مم. وفي تصريح لـ «الوطن» بين المنشي الجوي مجد قباي أن المنخفض مستمر في أغلب المحافظات حتى صباح الخميس القادم، وتختلف تأثيراته من منطقة لأخرى، مشيراً إلى أن سرعة الرياح وصلت خلال الساعات الماضية إلى ٧٥ كم في الساعة في عدد من المناطق. وقال قباي: إن فعالية المنخفض تقل اليوم الإثنين لتتحدد الغلظة وسط أمطار غزيرة مصحوبة بالبرد أحياناً، ويكون الهطل لثجياً على المرتفعات الجبلية (١٥٠٠) وما فوق.

هذا وحذر قباي من تشكل السيول في الوديان والمنحدرات نتيجة غزارة الأمطار، إضافة إلى نشاط في سرعة الرياح. وشهدت معظم المحافظات هطلات مطرية غزيرة أدت لاختناقات في بعض المواقع وعلى الطرقات العامة، لتعطل الورشات الفنية على فتحها وتسهيل حركة السير والمرو عبرها. وفي تصريح لـ «الوطن» بين مدير عام شركة الصرف الصحي ودمشق وريفي المهندس يسام عسيكرية استنفار جميع الكوادر في المؤسسة بما فيها قسم الطوارئ مع معالجة أية شكاوى واردة، واتخاذ الإجراءات اللازمة، وأكد عسيكرية عدم حصول أية اختناقات كبيرة حتى عصر أمس مقارنة مع المنخفض الماضي، وأوضاع الوضع بالحيث. وبين أن حركة الأنفاق في العاصمة

العاصفة المطرية تتسبب بإعفاء مدير المواصلات الطرقية بطرطوس

حيدر لـ «الوطن» لجنة لوضع حلول فنية وتنفيذها بأسرع وقت



رئيس مجلس المدينة: المباني على ضفاف نهر الغمقة بأمان

محمد راكان مصطفى

قام محافظ طرطوس صفوان أبو سعدي صباح أمس، بجولة تفقدية للطرق والشوارع التي شهدت اختناقات بسبب العاصفة المطرية التي شهدتها محافظة طرطوس. وشملت الجولة طريق عام صافيتا طرطوس والشبخ سعد، حيث استمع لأهالي ومطالبيهم، وبناء على الجولة التفقدية لطريقي الشبخ سعد وصافيتا طلب المحافظ إعفاء مدير المواصلات الطرقية بطرطوس، وتم صدور قرار الإعفاء من وزير النقل. وشكل المحافظ فريق عمل للمعالجة الفورية والدراسة لعدم تكرار حوادث اختناق كهذه. وحول الموضوع بين مدير عام المواصلات الطرقية م ياسر حيدر لـ «الوطن» أنه وخلال العاصفة لتصرف المياه الغزيرة جراء العاصفة المطرية وعدم استيعاب المخاء على طريق طرطوس دريكيش ضمن المخطط التنظيمي لبلدية دير الشبخ سعد، وعدة مواقع على طريق صافيتا ضمن المخطط التنظيمي لكل من بلديتي بيت كموثة وجديدة

البحر.

وأرجع حيدر الاختناقات إلى شدة العاصفة المطرية وقدم وارد مائي كبير من المسطحات الإسفلتية والشوارع التنظيمية للبلدات المذكورة، نظراً لعدم تنفيذ شبكة تصريف مطري للتجمعات التابعة لها، إضافة لعجز عبارات التصريف على منفذة قديماً وأصبحت حالياً بحاجة إلى تنفيذ مقاطع إضافية في ظل زيادة المسطحات التنظيمية وهي المدينة وجزيرة صافيتا تمت معالجتها لتتصغر جمعات المياه على المنطقتين الأولى المنطقه الحرة خارج المدينة وشارع عمر المختار ضمن المدينة، مؤكداً أنه بمجرد توقف الأمطار لوقت قصير تنحسر تجمعات المياه. وأعاد زين ذلك إلى الغزارة المطرية لمدة طويلة وبالتصريف بمشاركة جميع الجهات المعنية وعدم استيعاب الشبكة لهذه الكميات بسبب تعطلت بها حركة المرور جزئياً وخلال فترة قصيرة. وأشار حيدر إلى الاجتماع الذي عقد في مكتب المحافظ بحضور جميع الجهات المعنية بالمحافظة من رؤساء بلديات، والخدمات الفنية والمكتب الفني بالمحافظة وفرع المواصلات

حمص - نبال إبراهيم

بين مدير عام مؤسسة مياه حمص حسن حميدان لـ «الوطن»، أن المحافظة تعاني من عجز مائي بنسبة تصل إلى نحو ٣٠ بالمئة، لافتاً إلى أنه وعلى الرغم من وصول مياه الشرب إلى كل بيت في المدينة والريف بحسب الإمكانيات، إلا أن حجم الاحتياج المطلوب من المياه يزيد على كميات المياه المتاحة من المصادر فيها.

وأشار إلى أن عدد المشتركين الإجمالي بالمحافظة يزيد على ٤٢٦ ألف مشترك منهم ٢٢٨ ألف مشترك بالمدينة و١٩٨ ألف مشترك بالريف، وإلى أن كمية ضخ المياه الوسطى اليومية في المدينة تصل إلى ١٤٣١٨٥ مترًا مكعباً، وكمية الضخ الوسطى اليومية في الريف تبلغ ١١٦٠١٣ ألف متر مكعب باليوم، مضيفاً: وبالتالي فإن حصة الفرد اليومية من المياه في المدينة وفقاً لكميات المياه المتاحة تبلغ نحو ٨٥ لتراً في المدينة والريف نحو ٦٠ لتراً.

ولفت إلى أنه لتلافي هذا العجز المائي والتغلب عليه يتم اللجوء إلى عمليات التفنين، علاوة على أنه تتم المتابعة والتنسيق مع الجهات المعنية لإعادة إقلاع مشروع إرواء حمص وحماة من أعالي العاصي لتغطية هذا العجز المائي. وأشار إلى أنه وعلى الرغم من هذا العجز المائي وكل الإرشادات التي تقدمها المؤسسة ما زال هناك الكثير من الاستخدامات الخاطئة لمياه الشرب وهدر المياه في الشوارع والتدعي على خطوط المياه والتلاعب بالعدادات وتعطيلها لاسترجار كميات من المياه بشكل غير مشروع، إضافة لسفاهة المزروعات وغسيل السيارات وغيرها.

وأوضح أن عناصر الضابطة المائية بالمؤسسة قاموا خلال جولاتهم الدورية في العام الماضي بتنظيم ٢٠٩٨ مخالفة وضبط منها ٥٦٥ ضبطت بعد واسترجار مياه بطريقة غير مشروعة من سرقة أو تدمير وصلات وفرقات قبل العداد، على حين معظم المخالفات تتعلق بخيانة هدر المياه من غسل سيارات وري مزروعات أو إعطاء للجوار وغير ذلك، مشيراً إلى أن عدد المخالفات والضبوط المحصلة منها بلغت ١٠٤٩ مخالفة، وبلغت قيمة المبالغ المالية المحصلة من الضبوط والمخالفات المنظمة ما يزيد على ١٦ مليوناً و٢٥٠ ألف ليرة سورية.

وبين حميدان أن المؤسسة تستطيع من ضبط عمليات الاسترجار غير الشرعي للمياه بحاجة إلى ٢٠٠ ألف عداد مياه جديد، حصة المدينة منها ١٢٥ ألف عداد و٧٥ ألفاً حصة الريف بل العدادات التي سرقت في مختلف أرجاء المحافظة بالإضافة إلى تركيب عدادات جديدة للمشتريين، لافتاً إلى أن عدد العدادات الجديدة التي تم تركيبها للمشتريين جدد خلال العام الماضي وصلت إلى نحو ٨٥٠٠ مشترك.



٣٠ بالمئة نسبة العجز المائي في حمص ومضطرون للتقنين

حميدان: إقلاع مشروع إرواء حمص وحماة من أعالي العاصي السعيد: ٢,٣ مليون لتر مازوت الحاجة شهرياً لتعويض انقطاع الكهرباء



وميدان ووريدة) من مدينة حمص - المشرفة بقيمة مالية تزيد على ١١٨ مليون ليرة ومشروع إرواء قرية الريان بقيمة مالية ٣٧٥ مليون ليرة ومشروع تنفيذ حزام أرضي في قرية بيتسة بقيمة ٢٦,٢ مليون ليرة ومشروع حفر وإكساء آبار في كل من قرى الشرفلية ومكسر الحصان والديابية وروضة الوعر والديابية بقيمة مالية إجمالية تقدر بنحو ٧٠ مليون ليرة سورية وغير ذلك.

من جانبه أكد مدير الوحدات الاقتصادية في المؤسسة دحام السعيد لـ «الوطن» أن معظم الوحدات الاقتصادية بريف المحافظة البالغ عددها ١١ وحدة لجمع ٤٧١ قرية تعاني من نقص في كميات ضخ المياه اللازمة لإرواء جميع تلك القرى وتأمين الاحتياج اللازم من المياه للمواطنين بالريف، عازياً سبب ذلك لانقطاع التيار الكهربائي لفترات تقنين طويلة تصل إلى ٥ ساعات قطع وساعة واحدة وصل، بالإضافة إلى نقص مادة المازوت اللازمة للتشغيل. وأوضح أن احتياج مشاريع المؤسسة للتشغيل الأمثل ولتعويض انقطاع التيار الكهربائي يبلغ ٢,٣ مليون لتر مازوت في الشهر، في حين ما يتم تزويد المؤسسة به من شركة المحروقات شهرياً يتراوح بين ٢٤٠ إلى ٢٨٠ ألف لتر مازوت فقط، وهذه الكمية لا يمكن تعويض سوى ٢٠ بالمئة من ساعات الضخ الإجمالية اللازمة لإرواء أي منطقة أو قرية وفقاً للكهرباء التي تصل وتتقطع مراراً وتكراراً خلال فترة الوصول أو تكون منخفضة التوتر بحيث لا يمكن تشغيل الفواطس والمضخات.

وأضاف: إن نقص المازوت وانقطاع الكهرباء يطيل وقت الضخ إلى مدة تتراوح ما بين ٦ إلى ١٦ أيام في بعض القرى، لافتاً إلى عمليات انتتت من تنفيذ ما يزيد على ٢٠ مشروعاً مائياً في العام الماضي بقيمة إجمالية تزيد على ١,٧ مليار ليرة سورية، منها مشروع استبدال شبكة الصرف الصحي في ضاحية الوليد بقيمة مالية ٢٣٦ مليون ليرة ومشروع دعم مياه قرى (الجارية وبادو

غسيل سيارات وري مزروعات أو إعطاء للجوار وغير ذلك، مشيراً إلى أن عدد المخالفات والضبوط المحصلة منها بلغت ١٠٤٩ مخالفة، وبلغت قيمة المبالغ المالية المحصلة من الضبوط والمخالفات المنظمة ما يزيد على ١٦ مليوناً و٢٥٠ ألف ليرة سورية. وبين حميدان أن المؤسسة تستطيع من ضبط عمليات الاسترجار غير الشرعي للمياه بحاجة إلى ٢٠٠ ألف عداد مياه جديد، حصة المدينة منها ١٢٥ ألف عداد و٧٥ ألفاً حصة الريف بل العدادات التي سرقت في مختلف أرجاء المحافظة بالإضافة إلى تركيب عدادات جديدة للمشتريين، لافتاً إلى أن عدد العدادات الجديدة التي تم تركيبها للمشتريين جدد خلال العام الماضي وصلت إلى نحو ٨٥٠٠ مشترك.

أعضاء مجلس محافظة السويداء:

مخالفات وزراء... وزير يلغي قرار وزير آخر

السويداء - عبير صيموعة



لم تحل طروحات أعضاء مجلس المحافظة في السويداء أي جديد في دورته الأولى للعام الحالي حيث تركزت المداخلات على أزمة نقص مياه الشرب وضرورة إصلاح المعطل من الأبار على ساحة المحافظة وضرورة تحسينها من التقنين أو دعمها بالمواد مؤكدين أن انقطاع التيار الكهربائي ليس مبرراً للعطش. كما تناولت الطروحات تأمين رغيف الخبز ومعالجة الوضع الأمني في المحافظة وصيانة الطرق الزراعية وتنفيذ الجديد منها وضرورة تأمين الأسمدة للأشجار المقترة إضافة إلى تأمين كل منطقة بحاجتها من الغراس وعدم توزيعها بالقطارة، وتزويد صالات الحضانة السورية للتجارة بالمواد التوتونية من زرع وسكر زيت حيث لم يتم توزيعها في كثير من الصالات لأكثر من شهرين وخاصة في صالات القرى والريف، وتأمين المحروقات بشكل عادل لأغراض الزراعة والتدفئة، مؤكداً في جميع مداخلاتهم وضرورة إعادة التفتيش المواطنين ومؤسسات الدولة بإيجاد الحلول الحقيقية لكل أزمة دون اللجوء إلى الحلول الإسعافية التي لم تثبت جدواها في كثير من المناطق. كما اتفق الأعضاء قرارات بعض الوزراء التي تخالف الدستور والسياسات والقوانين وقرار وزير التربية الذي خالف القانون ٢٥ لعام ٢٠١٤ والمضمن تحديد رسوم التسجيل لإضافة إلى ضرورة التنسيق بين

الوزراء بالقرارات التي انعكست سلباً على طبيعة العمل ومنها قرار وزير التربية بمنح المدارس معونة مالية مليون الليرة التي تم إلغاؤها بقرار من وزير المالية. كما تسامل الأعضاء أين أصبحت المحطة الوطنية لتعويض الأسر المحطلة عن العمل في حملة التصدي لوباء كورونا؟. ولفت عدد من الأعضاء إلى ضرورة تقديم الدعم اللازم لعمل الهيئة العامة لمشفي شهباء بمد خط كهرباء رئيسي للمشفى أو تحصيله من الأثر الذي أحدث ضغطاً كبيراً وهو المؤسسات الخدمية ضمنها. مع إشارة جميع أعضاء المجلس إلى جدوى جولات محافظ السويداء همام نديات بصحبة مديري المؤسسات

الغلال بـ ١٠٠٠ ليرة والشاورما بـ ٢٠٠٠..

شح الغاز يشعل أسعار السندويش بحماة

حماة - محمد أحمد خبازي

وصل سعر سندويشة الغلال بحماة إلى ٥٠٠ ليرة للعبادة و ٦٠٠ ليرة للدعومة برغيف خبز وقرص إضافي، فيما تتابع سندويشة الشاورما الصغيرة بـ ١٥٠٠ ليرة والكبيرة بـ ٢٠٠٠ ليرة، والبطاطا بـ ١٠٠٠ ليرة.

ويرى مواطنون من فئات عمرية متعددة، أن هذه الأسعار مرتفعة جداً، ولكن لا يمكنهم الاستغناء عن هذا النوع من السندويش فجازيبته لا تقاوم بحسب قول عدد من الشباب والشابات.

فيما رأى مواطنون أن وجبة واحدة لأسرة مكونة من أربعة أفراد تكف ٢٠٠٠ ليرة إذا رغبت بسندويش الغلال، ونحو ٦٠٠٠ أو ٨٠٠٠ ليرة إذا ما أرادت أن تكون وجبتها سندويش شاورما.

وعزا عدد من أصحاب مطاعم الغلال والوجبات السريعة، ارتفاع هذه الأسعار إلى شح الغاز الصناعي، فهو - بحسب قولهم - غير متوافر، ما يضطرهم لشراء الغاز المنزلي بسعر ما بين ٣٠ - ٤٠ ألف ليرة للأسطوانة، معرضين أنفسهم للمخالفة التوعينية إذ من المنوع استخدام الغاز المنزلي بالمطاعم.

وبين بعضهم أن هذا الواقع أدى إلى إغلاق بعض المطاعم، لعدم تمكن أصحابها من تأمين الغاز الصناعي ولا المنزلي، مفضلين التوقف عن العمل والتحول إلى مهن الأخرى كالسماكة، كي لا يعرضوا أنفسهم للمخالفة إذا ما استخدموا أسطوانات الغاز المنزلي ببيعهم.

رئيس قسم الغاز بفرع محروقات حماة مهدي عدرة بين لـ «الوطن» أن الإنتاج يتركز على الغاز المنزلي الذي له الأولوية لتلبية احتياجات المواطنين في المدن والأرياف. وأوضح أنه عند إنتاج الغاز الصناعي يوزع للمطاعم عبر المعتمدين المرخصين. ونقل هوم الأهالي والسعي إلى تدارك النواقص وتذليل الصعوبات، لافتاً إلى أن المجلس وفي جميع جلساته طالب بضرورة تدخل الجهات الأمنية والشرطة لحاسبة الخارجين عن القانون، مشيراً إلى الحملة الأمنية الأخيرة للتحقق من أسس، بلغ نحو ١٧٧٥ أسطوانة. ورئيس دائرة حماية المستهلك بمدينة التجارة الداخلية بحماة نعمان الحاج، بين لـ «الوطن» أن سعر سندويشة الشاورما وزن ٨٠ غ الراسي هو ١٣٠٠، وكل ما هو غير ذلك مخالف. وأوضح أن دوريات الرقابة تلمت منذ بداية الشهر الجاري ١١٨ ضبطاً.